

الثورة الدستورية الاتحادية العثمانية وتأثيرها على الحراك المجتمعي في العراق،

١٩٠٨م

أ.م.د. علاء الدين محمد تقي الحكيم
كلية الامام الكاظم عليه السلام

المقدمة

رغم ما رافقت الثورة الدستورية الاتحادية العثمانية من أحداث ورغم ما سجل عليها من سلبيات تبقى هذه الثورة حدثاً تاريخياً وانبعاثاً حضارياً امتدت إشعاعاته إلى العراق فتركة بصمات واضحة على تاريخه وخصوصاً بعد الجدل الذي أثارته في أوساط علماء الدين والمثقفين وفي أوساط المد الجماهيري العام.

ونتيجة لمتابعة معظم المدن العراقية ولاسيما المدن والمناطق الشيعية لوقائع وتطورات الحركة الدستورية الاتحادية أثارت مناظرات مفتوحة ومناقشات صريحة في الجوامع والمدارس في النجف وغيرها وولدت وعياً عاماً في العراق إذ شمل النقاش والجدل العلماء والأدباء والطلبة والشعب فان طبيعة النقاش بين المجتهدين الأعلام بشكل خاص كانت في غاية العمق الفلسفي والاجتماعي .

ونتيجة لهذه الثورة ظهرت اللبنة الأولى للعمل الحزبي ، وتأسيس المنظمات والجمعيات السياسية وظهر كذلك ملامح الفقه الدستوري الامامي ، ولعل ذلك من أجنى ثمار الحركة الدستورية عن طريق رسالة الشيخ محمد حسين النائيني (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) فهو أول كتاب في الفقه السياسي الإسلامي الحديث ، ويعد وثيقة تاريخية تدون واقع الفكر والسياسة الذي كان قائماً زمن صدوره.

تضمن هذا البحث ثلاثة محاور

المحور الاول : المسار التاريخي للثورة الدستورية الاتحادية العثمانية

المحور الثاني : المرجعية الدينية وثورة الاتحاديين

المحور الثالث : تأثير الثورة الاتحادية على الحراك المجتمعي في العراق

الثورة الدستورية الاتحادية العثمانية وتأثيرها على الحراك المجتمعي في العراق، ١٩٠٨م

سنتناول الموضوع وتأثيراته على وفق عدة محاور

المحور الاول : المسار التاريخي .

علق السلطان عبد الحميد الثاني العمل بدستور عام (١٢٩٣هـ/١٨٧٦م)^(١) والذي عطل في ١٣ من شهر شباط ١٨٧٨م وظل هذا القانون الأساسي معطلا مدة تزيد على ثلاثين عاما حتى سنة (١٣٢٦هـ/١٩٠٨م) حيث نشطت خلالها الجمعيات السرية المناهضة للسلطان خارج البلاد وعلى صفحات الصحف الأجنبية التي تدخل البلاد سرا عن طريق مكاتب البريد والقنصليات والإرساليات الأجنبية وكانت جميعها تطالب بضرورة الإصلاح ، وقد نجحت جمعية الاتحاد والترقي^(٢) بوسائلها المختلفة في إلهاب عواطف الجماهير واستغلال الظروف لصالحها حتى أمكنها ضم الجيش الثالث كله إلى صفوفها ، وفي ليلة (١٤ جمادى الآخرة ١٣٢٦هـ/ ٢٢ تموز ١٩٠٨م) أرسلت إلى السلطان عبد الحميد تطالبه بإعادة العمل بالدستور في ظرف أربع وعشرين ساعة وإلا تحرك الجيشان الثاني والثالث لاحتلال العاصمة ، وهنا اضطر السلطان إلى إعادة تفعيل الدستور في الموعد المحدد^(٣).

لم تمض على إعلان الدستور العثماني سوى مدة قصيرة حتى تألفت في اسطنبول جمعية باسم (الجمعية المحمدية) تحمل الصبغة الدينية في مظهرها الخارجي بينما هي في الواقع ذات هدف سياسي تعمل لمحاربة العهد الجديد والقضاء عليه ، وتدعي أن الدستور مخالف للشريعة الإسلامية وإن السلطان غير راض عنه ، ولهذا وجب إلغاء الدستور وإعلان الشريعة بدلاً عنه ، وفي (١٠/٣/١٣٢٧هـ/أوائل نيسان/١٩٠٩م) نشر خبر في الصحافة مفاده أن الأتراك يجب أن يلبسوا القبعة ، ومعنى ذلك أنهم متشبهون في زيهم بالكفار ولم يمض على الخبر سوى أيام حتى أطلق مجهول رصاص مسدسه على الصحفي الذي نشر الخبر فأرداه قتيلا ، فتحولت جنازته إلى مظاهرة ضد العهد الجديد والتهاتف بسقوط جمعية الاتحاد والترقي ، وفي (١٣ نيسان) حاصر الجنود مجلس المبعوثين والباب العالي وأرسلوا وفدا إلى السلطان يطلبون منه إلغاء الدستور وإعلان الشريعة^(٤)، فاتخذها الجيش ذريعة للتحرك لعزل السلطان عبد الحميد الثاني ، فتنازل السلطان عبد الحميد عن العرش لأخيه السلطان محمد رشاد ((إلا أنه في الحقيقة لم يملك

أي سلطة فعلية وإنما السلطة أصبحت بيد جمعية الاتحاد والترقي وغدت الحكومة العثمانية تركية في مضمونها قومية في عصبيتها ، بينما كانت من قبل عثمانية في مضمونها وإسلامية في رابطتها ، فقد تأثرت هذه الجمعية بقوة الأفكار القومية الطورانية التي تدعو إلى تحرير كافة الأتراك مدعين أن الشعوب الإسلامية في الأناضول وآسيا الوسطى تمثل أمة واحدة ، وهي الأفكار تطورت أخيراً... فأتبعت سياسة التتريك وذلك بجعل اللغة التركية هي اللغة الرسمية الوحيدة بعد أن كانت تقف اللغة العربية إلى جانبها فتأججت حركة الدعوة إلى القومية العربية في مواجهة حركة التتريك))^(٥).

المحور الثاني : المرجعية الدينية وثورة الاتحاديين

أحدث الانقلاب العثماني صداه بالترحيب والمباركة بالنجف فابرق بعض علماء النجف الاشرف ومنهم (المرجع الشيخ محمد كاظم الخراساني) والمرجع الشيخ (المازندراني) إلى السلطان محمد رشاد برقية بعد أن بلغهم أن بعض الناس بدؤوا بالمطالبة بتطبيق الشريعة المحمدية وحل الدستور، جاء فيها ((وليت شعري فهل يمكن قيام الأحكام الشرعية بغير المشروطة وهل يمكن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا بقطع عرق الاستبداد ومتى عارض القانون الأساسي الأحكام الشرعية... فنأمل من سلطان الإسلام دامت إفاضاته وبركاته عدم الإصغاء لكافة هؤلاء فانهم إما أعداء وإما جهلاء...))^(٦).

ولم يكن موقف المرجعية الدينية العليا من الثورة الاتحادية في الدولة العثمانية متحفظاً بل وقفوا منها موقفاً سلبياً حينما خبروا أهدافها الهدامة على الرغم من كل المضايقات من قبل حكومة الاتحاد والترقي كتهديدهم للمرجع العام السيد كاظم اليزدي بالنفي خارج العراق و بأنواع البلاء ومنه القتل.

وجاءت هذه الضغوط من الاتحاديين لإدراكهم جيداً أن موافقة المرجع العام تعني لهم شيئاً كثيراً ، وأهم هذه الأشياء هو إضفاء الغطاء الشرعي الديني والاجتماعي على مجمل ما يقر من قوانين وأنظمة وضمائم عدم معارضة شريحة واسعة من الناس تمثل الأغلبية ، لذا كان ((الفرح في العراق بإعلان الدستور محدوداً وضعيفاً بينما في البلاد

الأخرى عاماً شديداً))^(٧)، وذلك راجع بشكل رئيس إلى الموقف السلبي للمرجعية الشيعية من ثورة الاتحاديين ، الذي انعكس على الأمة بشكل عام وعلى الشيعة خصوصاً فكانت ((ردة الفعل الباردة للمرجعية الدينية اتجاه الدستور العثماني ، حيث لم يعرب اغلب المجتهدين والمراجع عن تأييدهم للاستعمار الدستوري إنما تعاملوا معه بتحفظ وإذا استثنينا موقف الشيخ محمد كاظم الخراساني المؤيد فان ذلك لم يؤثر آنذاك على الموقف الإسلامي العام))^(٨).

وجاء ردُّ الفعل البارد للمرجعية من معاشيتها اليومية لما أحدثه إعلان الدستور (في ١٩٠٨) في واقع الحياة الاجتماعية والتي رصدتها بشكل دقيق المؤرخ (عباس العزاوي) ، حيث ((ظن الناس أن الحرية إغتنام الشهوات والملاذ من غير طريقها الشرعي فلم يكن هناك سامع أو ملتفت واشتهرت (طيرة) و(رحلو) وأضرابهما .. ولا هم لهؤلاء المومسات إلا ابتزاز الثروة ... فمال الناس إليهن ميلة واحدة ... فكثرت الوقائع المؤلمة فاختلت حالة بيوت كثيرة وساء مصيرها وتطاير الشرر ، وتمكن أكثر كلما طالت الأيام وكأنها في تقدم مستمر ومن ثم اقتنع الناس بان الحركة ليست إلا مجموعة هذه السفاهات وارتكاب الموبقات وإفساح المجال للنفس أن تنال كل ما ترغب من أهواء فلا دين يردع ولا سيطرة عامة يفزع إليها ولا قوة قاهرة تحول دون التوغل في هذه الأمور فاكسبت شكل مصيبة ، فصار يتألم من حالها من كان يدعو إليها بالأمس ، ويحض على عملها فكان أسوأ تفسير لها بالمراقص أو الملاحية وحانات الخمر ، فصار الحبل على الغارب يؤم المرء ما شاء من هذه ، كان لهذا الأمر أثره في انتهاك حرية الأخلاق والآداب والأخلاق بأمور الأسرة والانشغال عن الواجب وعن الآداب العامة ، فذهبت العائلات ضحية هذا التهاون في الواجب ونال الكثيرين بؤس وأصابهم شقاء))^(٩).

ومما زاد من تفاقم الأحداث بعد انتهاك حرية الآداب والأخلاق وزاد بالتالي من وضوح أهداف الانقلابيين لدى المرجعية الدينية العليا هو مساس الاتحاديين بالقوانين الدينية والشعائر الحسينية ، فقد خرجت تظاهرات غاضبة في بغداد في ١٣ شهر تشرين الاول ١٩٠٨م رداً على إهانة الاتحاديين للدين تنادي بالعودة إلى الإسلام^(١٠) ونتج عن

تفاهم هذه التجاوزات تأليف جمعية سميت بـ(المشورة)^(١١) كان أعضاؤها من رجال الدين السنة وهدفها الدفاع عن الشريعة المحمدية ومقاومة الأفكار اللادينية^(١٢).

وبعد حين حدث تبدل في موقف السيد كاظم اليزدي وذلك بعد مجيء جمال باشا السفاح^(١٣) واليا على العراق (١٣٢٩-١٣٣٠هـ/١٩١١م-١٩١٢م) وكان القائمقام في النجف انذاك ناجي السويدي^(١٤)، وحدث هذا التغير في الموقف من المجاهرة علنا برفض أهداف ثورة الاتحاديين إلى عدم المجاهرة العلنية في ذلك ، كما أرخصها شاهد عيان اذ كتب: ((فأرسل إلينا أن الوالي جمال باشا يطلب حضوركم عنده في بغداد ، والأحسن أن تسافروا إليه من تلقاء أنفسكم ، فسافرنا واجتمعنا به فأظهر الشدة والتهديد أولا وقال إما أن تقنعوا صاحبكم (السيد اليزدي) على الموافقة كتبنا وإلا فالنفي والتباعد لكم جميعا ، فقلنا إن هذه قضية سياسية دولية ونحن علماء دين وأرباب شرع لا نعرف شيئا من السياسة ، نعم حيث أن الدولة صارت مشروطة فلكم علينا أن لا نعارض ولا نخرج عن قوانينها وأحكامها ، وليس لكم الضغط على حريتنا بالدخول فيما لا نعرف فأين الحرية التي تحملون رايتها وتدعون إليها فان أثبتتم علينا المعارضة بكتابة أو مقال حقت العقوبة، وان أبيتتم إلا أن تضغطوا على حريتنا فأيسر شيء علينا مغادرة العراق بل المملكة ، وأين ما نذهب نحن أعزاء محترمون ، وبهذا ومثله من المنطق والحجة لان واستكان ، واكتفى منا بالسكون والسكوت وعدم المعارضة))^(١٥).

ولتقويم موقف بعض مراجع الدين في النجف الاشرف كالشيخ محمد كاظم الخراساني وانصاره استنتج أحد الباحثين إن غاية أصحاب المشروطة في تأييدهم لثورة الاتحاديين كان لحلحلة الواقع السياسي الشيعي المتأزم ، وتمثيل الشيعة في شؤون الدولة أي انه في ظل فهم من هذا النوع جرى تسويق العمل مع السلطان (السلطة الزمنية) بقصد العدل والتقليل من الظلم ومع ذلك يجب الانتباه إلى أن مشروعية سلطانه بقيت غير منجزة على اعتبار أن المنصب مخصص للإمام المعصوم^(١٦) ويذهب الباحث الى أن ذلك يرجع إلى مبانيه القائلة بوجوب الدستور لتخليص الأمة من حالة الاستبداد التي

تعيشها الشعوب بسبب وجود الحكام^(١٧)، ((وهل يمكن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا بقطع عرق الاستبداد))^(١٨).

وعودا على بدء يمكن ملاحظة أن تبلور رأي المرجعية الدينية العليا والمتمثلة بالسيد اليزدي قد مر بثلاث مراحل ، كان آخرها الإعلان عن تحفظه عليها بعد انحراف الثورة نتيجة الممارسات غير الإسلامية على الأرض وتأثير ذلك على المجتمع الإسلامي العراقي.

المحور الثالث : تأثير الثورة الاتحادية على الحراك المجتمعي في العراق .

جاء الاتحاديون إلى الحكم وجاءت معهم شعاراتهم في الحرية والعدالة والمساواة وعودهم المعسولة بتطبيق النظام البرلماني والعمل بالدستور ، وانتخاب ممثلي الأمة لمجلس المبعوثان والسماح بتشكيل الأحزاب وإلغاء القيود والرقابة على الصحافة والنشر ، هذه الوعود صادفت هوى في نفوس كل القوميات على حد سواء لما لحقها من اضطهاد في عهد السلطان عبد الحميد الثاني^(١٩).

رحب المثقفون الدارسون في الحوزات العلمية بثورة الاتحاديين فقد وصفها محمد رضا الشيبسي^(٢٠) بثورة عارمة على سائر نظم البلاد ، غايتها قلب النظم الاجتماعية قبل السياسية^(٢١)، وقال: ((كنت مغتبطا بالحرية الغالبة التي كنا نجاهد من أجلها مع جمهرة من شباب الدولة العثمانية للتخلص من فساد العهد الحميدي))^(٢٢)، لكن أهم ما دفع الشيبسي إلى الترحيب بثورة الاتحاديين هو ما علقه من آمال كبيرة عليها بأنها ستؤدي إلى انعقاد العراق من مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تفاقت بصورة خاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦م-١٩٠٩م)، فقد كانت شعاراتهم تهزه في الأعماق كما أن عددا من إجراءات الاتحاديين حظيت بإعجابه لاسيما إحياء الدستور ومجلس المبعوثان^(٢٣).

وفي كربلاء رفعت الأعلام المكتوب عليها (حرية ، عدالت ، مساوات ، اخوت) ، وانشد الشعراء قصائدهم وألقى الخطباء خطبهم فرحين بإعلان الدستور ((ونيل الأمة مناهي وآمالها وشيدت مجدها وعلاها واستنقذت حقوقها المغصوبة بحدود المهرفات

والعزائم الماضية))^(٢٤)، وأشار أحد الخطباء إلى ما لحق بالعرب من ظلم في عهد الاستبداد^(٢٥) ((إن الدور البائد أساء إلى هذا العنصر الإسلامي وفرق شمله وعبث بحقوقه ولم يزل لاهيا بشهواته عن تأليف القلوب حتى جاءنا الدور السعيد))^(٢٦). وفي مدينة الحلة عندما وصل الخبر بعزل السلطان عبد الحميد الثاني وإقامة السلطان محمد رشاد مكانه ، على أن تكون حكومته دستورية ديمقراطية ، أقيم في سراياها احتفال كبير حضره أهل الحلة من كل طبقاتهم وألقيت في هذا الاحتفال الخطب^(٢٧)، وقد افتتح الاحتفال السيد محمد القزويني^(٢٨) بخطاب افتتحه بقوله: ((قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء... الآية))^(٢٩).

وانسجاماً مع هذا النهج المؤيد للثورة سعى عدد من النخب المثقفة الدارسة في الحوزات العلمية إلى تنظيم أنشطتهم سياسياً عن طريق تأسيس الجمعيات السياسية والأحزاب ، وانعكس عمق هذا التفاعل في أنشطة فكرية كان منها صدور بعض المجلات والصحف ويمكن رصد العديد من تأثيرات الثورة الاتحادية على الساحة العراقية وأهمها :
 أولاً: أثبتت للنجف فرصة ممتازة لإظهار نفوذها كما يقول المستر (R.wingate) عندما ((اندفعت موجة عارمة لحركة ديمقراطية تبنيتها طبقة المثقفين وعمت الشرق لعشر سنوات خلت ، تلك الموجة التي أسفرت عن نجاح الحركة الدستورية في إيران وتركيا وقد قامت قيامة النجف وأصبحت مركزاً للمناورات السياسية وكان دعاة الدستور يعرفون جيداً إن فرصتهم ضئيلة ما لم ينالوا تأييد كبار المجتهدين وقد استخدم هؤلاء كل وسيلة متيسرة لديهم ليصلوا إلى غرضهم هذا وكان النجاح حليفهم لان الآخوند الخراساني قد انضم إلى جانبهم ومنذ ذلك الوقت أصبحت النجف مرآة تنعكس عليها حركات الأحزاب السياسية المختلفة))^(٣٠).

ثانياً: ظهور عدد من المجتهدين وعلماء الدين ومثقفين تحسّسوا واقع الظروف الاجتماعية والسياسية المعاشة ، فسعوا إلى إحداث تغيير اجتماعي وسياسي في الوسط الإسلامي ؛ ليتخلص من الجمود الذي أصابه ويواكب حركة السياسة العامة وتطوراتها لاسيما وان الدول الغربية بدأت بغزو البلاد الإسلامية ومنها العراق^(٣١).

ثالثاً: الآثار التي أفرزها تطبيق الدستور العثماني على واقع الحياة العامة في العراق ظهرت بعد الصدمة الكبيرة التي واجهت الناس من جراء سياسة التتريك التي طبقتها جمعية الاتحاد والترقي وقد واجهت هذه السياسة معارضة من قبل العرب فشهدت مدة ما بعد إعلان الدستور ظهور الحياة الحزبية في العراق^(٣٢).

رابعاً: احتدام المناقشات القانونية بين فقهاء الشريعة ورجال القانون الوضعي ، وهي المرة الأولى التي يختبر فيها قدرة الفقيه على إثبات ذاته كفقيه ورجل تشريع أمام تحدٍ خارجي فقد كان البحث بين الشرعي الديني والوضعي العلماني يتمحور حول مدى تطابق القوانين الوضعية وأحكام الشريعة ، وكان فقهاء الشريعة من المدرسة الأصولية تحديداً اقدر على إتقان فنون الجدل القانوني واختبار صحة القوانين الوضعية ومطابقتها ، كما ظهر علم الأصول على أنه سلاح فعال متفوق في أتون المحاججات القانونية والتي أفضت إلى مفاهيم قانونية حديثة متصلة بالحقوق الفردية والجماعية غير معارضة بنصوص شرعية وثوابت دينية التي لا يمكن إخضاعها للتسويات أو المناقشات القانونية^(٣٣).

خامساً: وجد الشعب في إعلان الدستور والحد من حرية السلطان ثم عزله عن السلطة أمراً غريباً ما كان يفكر فيه أحد وأثار المفكرون قضايا كان يعاقب عليها القانون بمجرد ذكرها ، كالاستبداد والظلم ونظام الحكم والبرلمان والدستور ، وقد أخذ المجتهدون وطلاب العلم والمفكرين والأدباء يناقشون هذه القضايا في النجف وتسري روح الحماسة بين مؤيد ومعارض^(٣٤).

سادساً: امتد نشاط الحركة الإسلامية في النجف إلى استانبول بظهور جمعية (النجمن سعادت) فيها ، فقد كانت الرابطة التي تربط بين استانبول وطهران وأحرار النجف وتواصل بسط الفكرة وبعثها إلى أحرار العالم والمتطلعين وكانت تساند الحركة الدستورية في العراق ، وقد كان الشيخ أسد الله المامقاني الذي كان يدرس الحقوق في الأستانة وأحد أعضاء هيئة العلماء التي أسسها الشيخ الآخوند ممثلاً لعلماء النجف فيها ،

وبذلك أصبحت النجف في هذا العهد مركزا سياسيا مهما بين عواصم الأمم الإسلامية^(٣٥).

سابعاً: سهلت ثورة الاتحاديين قيام عدد من الجمعيات والأحزاب السياسية العربية والعراقية أسهمت في الحركة التحررية^(٣٦). قيام حركة صحفية قوية ومتنوعة في الغالب على اثر إعلان الدستور وقد أسهمت الصحافة بتوسعة دائرة المتعلمين في البلاد وقد ساعدت على نشاط الوعي السياسي فيها^(٣٧).

ثامناً: كان من ثمار ثورة الاتحاديين تأليف الشيخ النائيني لكتابه (تنبيه الامة وتنزيه الملة) وهو اول كتاب في الفقه السياسي الاسلامي الحديث وكذلك عد وثيقة تاريخية تدون واقع الفكر والسياسة الذي كان قائماً ايام صدوره^(٣٨).

تألف هذا الكتاب من مقدمة طويلة ذكر فيها ان وجود الدولة ضرورة فطرية وعقلية ، وقد أيد الشرع هذه الضرورة وطبقها النبي صلى الله عليه واله وسلم اثناء نبوته، وان من اولويات وجدودها هو تمشية أمور البلاد والعباد على وفق نظام الحكومات المتمثل بحكومة تقوم على أساس أن الحاكم مالك للبلاد والعباد وهي الحكومة الاستبدادية، وحكومة أخرى تكون أمينة على إدارة أمور الناس فهي (السلطة) ولاية وأمانة.

ثم شرع في بيان كل صنف ونشأته، وخلص إلا أن التصور الشيعي للسلطة هو سلطة المعصوم (عليه السلام) إلا ان هذه السلطة غصبت منه، وأن هذا الحاكم الغاصب قد غصب حقين هما حق الله وحق الناس، وبغصب السلطة من المعصوم وعدم إيجاد المجتمع حاكماً مثله وضرورة أن وجود الدولة ضرورة عقلية وشرعية فعلى الناس أن تنتخب الحاكم الامثل ويتخبون الى جانبه هيئة مسددة من العقلاء العدول وان يكون هنالك دستور يتضمن كيفية إقامة السلطة ويشخص الحقوق والواجبات وحرية الامة ويكون هذا الدستور نافذا ملزماً للمكلفين بالعمل به كالتزامهم بالعمل بفتوى مراجعهم في أحكامهم الشرعية، كل ذلك شرط عدم تعارض الدستور مع الشرع ولا يعتبر أي شرط آخر قيداً على صحة الدستور ومشروعيته.

وفي ختام مقدمته أكد على الحرية والمساواة وهما ركنا أية رسالة سماوية. وكتب احد الباحثين في تقييم هذه الرسالة ما نصه ((وتقدم رسالة الشيخ محمد حسين النائيني (١٢٧٣-١٣٥٥هـ) تنبيه الأمة وتنزيه الملة بمنهجيتها الجديدة تجسيدا لنظام معرفي يروم جيل من الفقهاء المصلحين ألسيعة تدشينه ليهيئ بذلك الأجواء لسيادة التوجه المقصدي العقلي للنص الديني يتمظهر في صياغة نظام سياسي عصري يقطع مع سياق تأريخي راسخ ومتحصن بترسانة ضخمة من المأثورات النصية... ان رسالة النائيني وهي بالمناسبة أول مدونة سياسية في التاريخ الإسلامي الشيعي على الاطلاق أسست لقائمة جديدة من التصنيفات العلمية تمثل تراث مرجعيات فكرية وسياسية متنوعة....))^(٣٩).

الملخص

كان لقيام الثورة الدستورية الاتحادية العثمانية تأثير كبير على الاوساط الدينية والاجتماعية في العراق اذ ان الاهتمام بها لم يختصر على العتبات المقدسة والمرجعيات الدينية فقط بل شمل جميع مكونات الشعب فأحدث يقظة تمثلت بالوعي الذي قوض البنى الفكرية السائدة انذاك حول الحكم والسياسة في الاسلام .

وانسجاماً مع هذا النهج المؤيد للثورة الدستورية سعى العديد من النخب المثقفة والدارسة في الحوزات العلمية الى تنظيم أنشطة سياسية عن طريق تأسيس الجمعيات والاحزاب .

وقفت المرجعية الدينية العليا المتمثلة انذاك بالمرجع السيد كاظم اليزدي موقفا سلبيا من هذه الثورة بعد دراسة اهدافها وافكارها وتوجهاتها .

الهوامش:

^(١) ساهم في وضع هذا الدستور مدحت باشا الصدر الاعظم (رئيس الوزراء) ولم يستمر العمل به بسبب وقوف عبد الحميد ضده وتم عزل مدحت باشا في شباط (١٢٩٤هـ/١٨٧٧م)، للتفاصيل انظر سيار كوكب علي الجميل، ص٤٤٣؛ سليمان بن صالح الخراشي، كيف سقطت الدولة العثمانية، (الرياض: دار القاسم، ١٤٢٠هـ)، ص٣٥. وللتفاصيل: راجع خليل اينالجيك مع دونالد كواترت، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمه عبد اللطيف الحارس، بيروت - ٢٠٠٧، ج١-ج٢، ترجمه قاسم عبده قاسم.

(٢) أول حزب سياسي في الدولة العثمانية ظهر عام (١٣٠٨هـ/١٨٩٠م) بشكل سري يهدف إلى معارضة حكم عبد الحميد الثاني، للتفاصيل انظر السلطان عبد الحميد، مذكرات السلطان عبد الحميد ص ٥٦.

(٣) سليمان بن صالح الخراشي ، ، ص ٣٧-٣٨.

(٤) علي الوردي، لمحات اجتماعية، ج ٣، ص ١٥٩-١٦٠.

(٥) علي محمد محمد الصلابي ، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، ص ٤١٧.

(٦) عبد الرحيم محمد علي ، ، ج ١، ص ٣٩٢.

(٧) علي الوردي، لمحات اجتماعية، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٨٢. والعزاوي ، ج ٨ ، ص ١٦٠-١٦٢.

(٨) حسن شبر، ج ٢، ص ١٤٢.

(٩) عباس العزاوي ، المصدر السابق، ج ٨، ص ١٩٨.

(١٠) انظر علي جودت، ذكريات علي جودت ، ص ٢٥.

(١١) حزب المشور(الشورى)، تأسس عام (١٣٢٦هـ/١٩٠٨م) على يد عبد الرحمن النقيب وآخرون، وكان الحزب مركز المعارضة جمعية الاتحاد والترقي، أنظر حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب السياسية العراقية، ص ٣٥٤.

(١٢) انظر علي الوردي، لمحات اجتماعية، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٨٥.

(١٣) جمال باشا هو احمد جمال باشا (١٢٣٨-١٢٩٠هـ/١٨٢٣م-١٨٧٣م) من غلاة قياديي جمعية الاتحاد والترقي، تولى عدة مناصب منها والي بغداد (١/رمضان/١٣٢٩هـ-٤/رمضان/١٣٣٠هـ/٢٦/آب/١٩١١م-١٧/آب/١٩١٢م)، للتفاصيل انظر محمد حسين كاشف الغطاء، عقود من حياته، ص ٨٧(هامش).

(١٤) ناجي السويدي سياسي عراقي ورئيس وزراء سابق، ولد في منطقة الكرخ ببغداد عام (١٢٩٩هـ/١٨٨٢م) وتوفي في (٤/شعبان/١٣٦١هـ/١٧/آب/١٩٤٢م) في سالبوري في جنوب افريقية تقلد مناصب عديدة في الدولة العثمانية، للتفاصيل انظر الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٤١٧ ، المصدر نفسه ، ص ٨٨(هامش).

(١٥) انظر الزبيدي ، ص ٨٨.(هامش)

(١٦) محمد جبار إبراهيم، البيئة الاجتماعية والاقتصادية وأثرها في الفكر السياسي في العراقي الحديث، ص ١٢٩.

(١٧) انظر جودت القزويني ، ، ص ٢٣٣.

(١٨) فؤاد إبراهيم ، ، ص ٢٣٣.

(١٩) للتفاصيل انظر شكري محمود نديم، أحوال العراق في عهد المشروطة الثانية، أطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٥م)، ص ٣٥؛ فيصل محمد الأرحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين، ص ٣٨. العزاوي، تاريخ العراق، ج ٨، ص ١٦٠-١٦٢، وراجع تفصيلاً في توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري.

(٢٠) محمد رضا بن محمد جواد بن شبيب (١٣٠٦هـ-١٣٨٥هـ/١٨٨٩-١٩٦٦م) درس المقدمات على أيادي العلماء الأعلام الشيخ محمد حسن المظفر، السيد مهدي بحر العلوم، السيد هبة الله الشهرستاني، شارك في التصدي للبريطانيين، تقلد منصب وزير المعارف خمس مرات، وعضواً في مجلس الأعيان، ورئيساً للمجمع العلمي العراقي، للتفاصيل انظر محمد رضا الشبيبي، مذكرات الشيخ محمد رضا الشبيبي ص ١٣-٣١.

(٢١) علي عبد شناوة، محمد رضا الشبيبي ودوره السياسي في العراق حتى عام (١٩٦٥م)، ص ٢٩.
(٢٢) عبد الرزاق النصيري، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق (١٩٠٨م-١٩٣٢م) ص ١٢٩.

(٢٣) علي عبد شناوة، المصدر السابق، ص ٢٨.

(٢٤) عبود جودي الحلي، الأدب العربي في كربلاء (١٩٠٨م-١٩٥٨م)، ص ٣٥.

(٢٥) راجع بصدد الآثار السيئة للسياسة العثمانية في: حميد احمد حمدان التميمي، وعكاب يوسف الركابي؛ السيد علوان الياصري، الزعامة العشائرية والعمل الوطني، ص ٦٣-٦٤.

(٢٦) نوري كامل، حسن أبو المحاسن، دراسة عن حياته والاتجاهات السياسية في شعره.

(٢٧) انظر يوسف كركوش، ج ١، ص ١٦٠.

(٢٨) محمد بن مهدي بن الحسن القزويني (١٢٦٢هـ-١٣٣٥هـ)، درس المقدمات في النجف على الشيخ حسن الفلوجي والسطوح على الشيخ علي حيدر ثم رجع إلى الحلة ليكون مرجعاً روحياً، للتفاصيل انظر يوسف كركوش، المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٤٧-٢٤٨.

(٢٩) ((القرآن الكريم)) آل عمران، آية: ٢٦.

(٣٠) نقلاً عن عبد الله فياض، ص ١٣٢.

(٣١) حسن شبر، ج ٢، ص ١٣٢-١٣٣.

(٣٢) حسن شبر المصدر السابق ج ٢ ص ١٣٣.

(٣٣) فؤاد إبراهيم، المصدر السابق، ص ٢٣٤.

(٣٤) يوسف عز الدين، تطور الفكر الحديث في العراق، ص ٢٨.

(٣٥) علي الخاقاني، ج ١٠، ص ٨٩.

- (٣٦) عبد الله فياض، المصدر السابق، ص ١٣٩.
- (٣٧) عبد الله فياض المصدر السابق ص ١٣٩
- (٣٨) حميد جاسم عبود، ص ١٠١.
- (٣٩) فؤاد ابراهيم الفقيه والدولة المصدر السابق، ص ٢٣٧

المصادر والمراجع

القران الكريم

- توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري (القاهرة، ١٩٦٠)
- جودت القزويني، المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الامامية، (بيروت : دار الرافدين، ٢٠٠٥)
- حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب السياسية العراقية (بيروت : العارف، ٢٠٠٧)
- حميد احمد حمدان التميمي، اثر المرجعية الدينية في النجف الاشرف على التطورات السياسية في ايران في اواخر القرن التاسع عشر العقد الاول من القرن العشرين في الصلات الثقافية بين العراق وايران (طهران: ٢٠١٢م).
- خليل اينالجيكي، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد م. الارناؤوط، (لبنان:الدار الإسلامي، ٢٠٠٢م)
- سليمان بن صالح الخراشي، كيف سقطت الدول العثمانية، (الرياض:دار القاسم، ١٤٢٠هـ)
- سيار كوكب علي الجميل، تكوين العرب الحديث، (الموصل:دار الكتب للطباعة، ١٩٩١م)
- شكري محمود نديم، أحوال العراق في عهد المشروطية الثانية، أطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٥م)
- عباس العزاوي، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين، (بيروت : الحضارات، د.ت)

- عبد الحميد (السلطان)، مذكرات السلطان عبد الحميد، تقديم وترجمة محمد حرب، (دمشق: دار العلم، ١٩٨٩م)
- عبد الرحيم محمد علي ، فصول من تاريخ النجف ، وبحوث أخرى ، (بيروت: الرافدين ، ٢٠١١م)
- عبد الرزاق النصيري، دور المجدين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق (١٩٠٨م-١٩٣٢م)، (بغداد: مكتبة عدنان، ٢٠١٢م)
- عبد الله فياض الثورة العراقية الكبرى، ط٢، (بغداد: دار السلام، ١٩٧٢م)
- عبود جودي الحلي، الأدب العربي في كربلاء (١٩٠٨م-١٩٥٨م)، (كربلاء: أهل البيت، ٢٠٠٥م)
- علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ط٢ (بيروت: دار الراشد ، ٢٠٠٥م)
- علي جودت، ذكريات علي جودت (بيروت: الوفاء، ١٩٦٧م)
- علي عبد شناوة، محمد رضا الشبيبي ودوره السياسي في العراق حتى عام (١٩٦٥م)، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٩م)
- علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهضة وأسباب السقوط ، موقع المؤلف www.slaay.com
- فؤاد ابراهيم ، الفقيه والدولة ، الفكر السياسي الشيعي ، (بيروت : دار الكنوز الادبية ، ١٩٩٨)
- فيصل محمد الأرحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين، (الموصل: مطابع الجمهورية، ١٩٧٥م).
- محمد جبار ابراهيم، البيئة الاجتماعية والاقتصادية وأثرها في الفكر السياسي في العراق الحديث، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٦م)
- محمد حسين كاشف الغطاء عقود حياتي، تحقيق أمير الشيخ شريف، (النجف: منشورات مدرسة ومكتبة الإمام كاشف الغطاء، ٢٠١٢م)

- محمد رضا الشبيبي، مذكرات الشيخ محمد رضا الشبيبي ورحلاته، إعداد كامل سلمان الجبوري، (بيروت: الرافدين، ٢٠١١م)
- نوري كامل حسن، أبو المحاسن، دراسة عن حياته والاتجاهات السياسية في شعره، (بيروت: المعارف للمطبوعات، ٢٠٠٠م)
- يوسف كركوش، تاريخ الحلة، (قم: الحيدرية، ١٤٣٠هـ).